الدكتور عمر بوجادي
الأستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري

محاضرات
في
القرارات والعقود الإدارية

Scanné avec CamScanner

فهرس

مقدمة.....	3
الباب الأول: القرار الإداري.....	5
الفصل الأول: مفهوم القرار الإداري.....	6
المبحث الأول: تعريف القرار الإداري وتمييزه عن العمل التشريعي والقضائي.....	7
المطلب الأول: تعريف القرار الإداري.....	7
الفرع الأول: التعريف الفقهي للقرار الإداري.....	8
أولا- الفقه الإداري الفرنسي.....	8
ثانيا: تعريف الفقه الإداري العربي.....	9
الفرع الثاني: التعريف القضائي للقرار الإداري.....	10
أولا: تعريف القضاء الفرنسي.....	10
ثانيا: تعريف القضاء الإداري العربي.....	11
المطلب الثاني: تمييز القرار الإداري عن الأعمال الأخرى.....	12
الفرع الأول: تمييز القرار الإداري عن العمل التشريع.....	13
أولا: المعيار الشكلي.....	13
ثانيا: المعيار الموضوعي.....	14
الفرع الثاني: أهمية التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي.....	16
أولا: معيار تمييز القرار الإداري عن العمل القضائي.....	16
ثانيا: آثار التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي.....	18

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: خصائص القرار الإداري وأنواعه.....	21
المطلب الأول: خصائص القرار الإداري.....	22
الفرع الأول: القرار الإداري عمل قانوني يصدر بإرادة منفردة.....	23
أولا: القرار عمل أو تصرف قانوني.....	23
ثانيا: صدور القرار الإداري من إدارة عامة.....	24
ثالثا: صدور القرار الإداري إرادة منفردة.....	25
الفرع الثاني: القرار الإداري النهائي يولد آثارا قانونية.....	26
أولا: أن يكون القرار الإداري نهائيا (تنفيذيا).....	26
ثانيا: أن يكون للقرار الإداري آثاره القانونية.....	26
المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية.....	27
الفرع الأول: تصنيف القرار الإدارية من حيث التكوين والنفاذ.....	27
أولا: أنواع القرارات من حيث التكوين.....	27
ثانيا: أنواع القرارات الإدارية من حيث النفاذ أو عدمه.....	27
الفرع الثاني: أنواع القرارات الإدارية من حيث المدى والآثار.....	29
أولا: القرارات المنشئة والقرارات الكاشفة.....	29
ثانيا: القرارات الفردية والقرارات التنظيمية.....	29
ثالثا: أنواع القرارات من حيث خضوعها لرقابة القضاء الإداري.....	29
الفصل الثاني: أركان القرار الإداري.....	31
المبحث الأول: الأركان الشكلية للقرار الإداري.....	31
المطلب الأول: ركن الاختصاص.....	31

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: مصادر قواعد الاختصاص.....	33
أولا: الدستور كمصدر لقواعد الاختصاص.....	33
ثانيا: القانون كمصدر للإختصاص.....	38
ثالثا: التنظيم كمصدر للإختصاص.....	38
الفرع الثاني: عناصر ركن الاختصاص.....	40
أولا: العنصر الشخصي في الركن الاختصاص.....	40
ثانيا: عنصر الاختصاص الموضوعي.....	40
ثالثا: عنصر الاختصاص الزمني.....	48
رابعا: عنصر الاختصاص المكاني.....	49
المطلب الثاني: الشكل والإجراءات المطلوبة في القرارات الإدارية.....	50
الفرع الأول: الأشكال المطلوبة في القرارات الإدارية.....	52
أولا: تعريف شكل القرار الإداري.....	52
ثانيا: أنواع الأشكال التي قد يصدر بها القرار.....	53
الفرع الثاني: الإجراءات في القرار الإداري.....	55
أولا: الإجراءات السابقة على إتخاذ القرار.....	56
ثانيا: الإجراءات اللاحقة على إتخاذ القرار.....	56
ثالثا: الشكلية في القرارات غير المكتوبة.....	56
المبحث الثاني: الأركان الموضوعية للقرار الإداري.....	**57**
المطلب الأول: ركن السبب في القرار الإداري.....	57
الفرع الأول: تعريف السبب وعلاقته بالإدارة.....	57
أولا: تعريف ركن السبب.....	57
ثانيا: تصنيف السبب وعلاقته بالإدارة.....	59

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: شروط قيام السبب في القرار الإداري.....	60
أولا: أن يكون السبب قائما وموجودا حتى وقت إتخاذ القرار.....	60
ثانيا: أن يكون السبب مشروعا.....	61
المطلب الثاني: ركن المحل في القرار الإداري.....	62
الفرع الأول: تعريف محل القرار الإداري.....	62
أولا: القرار الإداري ينتج أثرًا قانونيًا.....	63
ثانيا: النتائج من إنشاء القرار الإداري	63
الفرع الثاني: أنواع وشروط المحل.....	64
أولا: أنواع أثر القرار الإداري.....	64
ثانيا: شروط المحل.....	65
المطلب الثالث: ركن الغاية في القرار الإداري.....	65
الفرع الأول: تعريف ركن الغاية في القرار الإداري.....	66
أولا: الغاية نتيجة نهائية.....	66
ثانيا: الغاية هي المصلحة العامة.....	67
الفرع الثاني: شروط صحة ركن الغاية.....	69
أولا: الرغبة في إقامة ركن الغاية.....	69
ثانيا: قواعد صحة ركن الغاية.....	70
الفصل الثالث: آثار القرار الإداري ونهايته.....	**71**
المبحث الأول: آثار القرار الإداري.....	**71**
المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري.....	71
الفرع الأول: نفاذ القرار الإداري تجاه الإدارة مصدرة القرار.....	72
أولا: مدى نفاذ القرار الإداري التنظيمي تجاه الإدارة.....	72

Scanné avec CamScanner

ثانيا: موقف القضاء من مدى نفاذ القرار التنظيمي تجاه الإدارة.....	72
الفرع الثاني: نفاذ القرارات الإدارية تجاه الأفراد.....	75
أولا: أثر التبليغ على نفاذ القرار الإداري تجاه الأفراد.....	77
ثانيا: أثر النشر على نفاذ القرار تجاه الأفراد.....	75
الفرع الثالث: سريان القرار الإداري بأثر رجعي كإستثناء.....	77
أولا: إقرار الرجعية إلى نص قانوني.....	77
ثانيا: إقرار رجعية القرارات الإدارية تنفيذا لحكم قضائي.....	78
ثالثا: حالة القرار المسحوب.....	78
رابعا: رجعية القرار المفسر أو المؤكد.....	78
المطلب الثاني: تنفيذ القرار الإداري.....	79
الفرع الأول: التنفيذ الاختياري.....	79
أولا: التنفيذ الإختياري من قبل الأفراد.....	79
ثانيا: التنفيذ الاختياري للإدارة.....	80
الفرع الثاني: التنفيذ بواسطة الإدارة.....	81
أولا: لجوء الإدارة إلى العقوبات الإدارية.....	81
ثانيا: التنفيذ المباشر-الجبري.....	82
الفرع الثالث: التنفيذ عن طريق القضاء.....	85
أولا: الدعوى الجنائية.....	85
ثانيا: الدعوى المدنية.....	86
المبحث الثاني: انتهاء القرار الإداري.....	**87**
المطلب الأول: انتهاء القرار الإداري بإرادة الإدارة.....	87
الفرع الأول: إلغاء القرار الإداري من قبل الإدارة.....	88

Scanné avec CamScanner

أولا: إلغاء القرارات التنظيمية.....	88
ثانيا: إلغاء القرار الفردي.....	89
الفرع الثاني: سحب القرار الإداري من قبل الإدارة.....	90
أولا: سحب القرارات الإدارية المشروعة.....	90
ثانيا: سحب القرارات غير المشروعة.....	91
ثالثا: شروط صحة قيام عملية السحب.....	92
المطلب الثاني: نهاية القرار الإداري بإرادة خارجة عن الإدارة.....	93
الفرع الأول: حالتي انعدام المحل أو صدور حكم قضائي.....	93
أولا: حالة انعدام المحل.....	93
ثانيا: صدور حكم قضائي بإلغاء القرار الإداري.....	93
الفرع الثاني: حالتي إلغاء القانون، وانتهاء المدة الزمنية المخصصة للقرار.....	95
أولا: انتهاء القرار الإداري بإلغاء القانون.....	96
ثانيا: حالة انتهاء القرار بانتهاء مدته.....	96
الباب الثاني: العقد الإداري.....	**96**
الفصل الأول: مفهوم العقد الإداري.....	**97**
المبحث الأول: ماهية العقد الإداري.....	**97**
المطلب الأول: تعريف العقد الإداري.....	99
الفرع الأول: التعريف القانوني للعقد الإداري.....	100
أولا: تعريف العقد في ظل القانون العادي.....	100
ثانيا: تعريف العقد في ظل القانون الإداري – الصفقات العمومية.....	102
الفرع الثاني: التعريف القضائي للعقد الإداري.....	102

Scanné avec CamScanner

أولا: تعريف القضاء الإداري الفرنسي للعقد الإداري.....	102
ثانيا: تعريف العقد الإداري في ظل القضاء الإداري المصري.....	102
ثالثا: تعريف العقد الإداري من قبل القضاء الإداري الجزائري- مجلس الدولة-.....	103
الفرع الثالث: التعريف الفقهي للعقد الإداري.....	104
أولا: تعريف الفقه الفرنسي للعقد الإداري.....	104
ثانيا: تعريف الفقه المصري للعقد الإداري.....	105
ثالثا: تعريف الفقه الجزائري للعقد الإداري.....	105
المطلب الثاني: عناصر العقد الإداري.....	106
الفرع الأول: ضرورة مشاركة شخص إداري عام في العقد.....	107
أولا: الأشخاص الإدارية في التشريع الجزائري.....	107
ثانيا: استثناءً الشركات والمؤسسات العمومية الاقتصادية والتجارية.....	108
الفرع الثاني: أن ينصب موضوع العقد على نشاط مرفق عام.....	110
أولا: موضوع العقد الإداري.....	110
ثانيا: الاستثناء على الموضوع.....	111
ثالثا: تقييم هذا الاستثناء.....	113
الفرع الثالث: إخضاع العقد الإداري للقانون العام (الشروط الاستثنائية).....	117
أولا: الشرط الاستثنائي في العقد.....	117
ثانيا: عنصرا شرط الاستثناء.....	118
المبحث الثاني: أنواع العقود الإدارية.....	**119**
المطلب الأول: أنواع العقود الإدارية (الصفقات العمومية) بحسب طبيعة	119

Scanné avec CamScanner

العمل.....	
الفرع الأول: عقد الأشغال العامة.....	120
أولا: معنى صفقة الأشغال.....	120
ثانيا: عناصر عقد الأشغال.....	120
الفرع الثاني: عقدا اقتناء اللوازم وإنجاز الدراسات.....	123
أولا: عقد اقتناء اللوازم.....	123
ثانيا: عقد صفقة إنجاز الدراسات:.....	125
الفرع الثالث: عقد تقديم الخدمات وعقد الامتياز.....	126
أولا: عقد تقديم الخدمات.....	126
ثانيا: عقد الامتياز.....	126
المطلب الثاني: أنواع العقود (الصفقات العمومية) بحسب وسيلة التنفيذ.....	127
الفرع الأول: عقود – صفقات – نموذج – إطار –.....	128
أولا: تبيان الحد المطلوب في الصفقة.....	128
ثانيا: مدة صفقة الطلبات.....	128
الفرع الثاني: الصفقات القابلة للتجديد.....	129
الفرع الثالث: صفقات في شكل حصص.....	130
أولا: حالة تخصيص الحاجات.....	130
ثانيا: الاختصاص بعملية التخصيص.....	131
الفرع الرابع: صفقات بأقساط اشتراطية: Marchés à tranches.....	132
المطلب الثالث: أنواع العقود – الصفقات – بحسب الأثمان.....	134
الفرع الأول: نوع العقد بحسب طبيعة تحديد الثمن.....	135
أولا: العقد الذي يكون ثمنه إجمالي وجزافي.....	135

Scanné avec CamScanner

ثانيا: العقد بسعر الوحدة.....	136
ثالثا: عقد – صفقة – نفقات المراقبة.....	136
رابعا: العقد بسعر مختلط (مركب).....	136
الفرع الثاني: العقود حسب صيغة ثمنها.....	137
أولا: الصفقة – العقد – ذات الثمن الثابت.....	137
ثانيا: الصفقة ذات الثمن القابل للمراجعة.....	137
ثالثا: الصفقة ذات السعر المؤقت:.....	142
رابعا: الصفقة ذات السعر المحين.....	143
الفصل الثاني: كيفية إبرام العقد الإداري (الصفقة العمومية).....	**145**
المبحث الأول: المبادئ الأساسية التي تنظم العقود الإدارية (الصفقات العمومية).....	**145**
المطلب الأول: وجوب إتباع مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية.....	146
الفرع الأول: ضرورة اعتماد مبدأ الإعلان (الإشهار).....	147
أولا: الإعلان عن الرغبات.....	147
ثانيا: شروط إعلان طلب العروض.....	147
الفرع الثاني: إعلان بيانات طلب العروض.....	149
أولا: إعلان البيانات.....	149
ثانيا: تقييم عملية الإعلان.....	150
المطلب الثاني: اعتماد مبدأ المساواة في معاملة المرشحين.....	153
الفرع الأول: الأصل في اعتماد مبدأ المساواة في معاملة المترشحين.....	154
أولا: الدستور كمصدر لاعتماد مبدأ المساواة.....	154
ثانيا: القانون مصدر اعتماد المبدأ.....	154

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على اعتماد مبدأ المساواة في معاملة المترشحين.....	156
أولا: هامش تفضيل المرشح الوطني عن المرشح الأجنبي.....	156
ثانيا: ترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج.....	158
ثالثا: حرمان بعض الأشخاص المقاولين من التعاقد.....	160
المطلب الثالث: اعتماد مبدأ الشفافية في الإجراءات.....	161
الفرع الأول: اعتماد مبدأ الشفافية بالإعلان الإلكتروني.....	164
أولا: الإعلان الإلكتروني كدعامة للشفافية.....	164
ثانيا: تقييم المبدأ.....	165
الفرع الثاني: النص على تطبيق مبدأ الشفافية في اتخاذ القرارات بعد تقديم العروض.....	166
أولا: حق الطعن القضائي.....	166
ثانيا: العقاب الردعي ضد المفسدين.....	167
المبحث الثاني: طرق إبرام العقود الإدارية وكيفية مراقبتها.....	168
المطلب الأول: طرق إبرام الصفقات العمومية.....	169
الفرع الأول: طلب العروض كإجراء لإبرام الصفقات العمومية.....	170
أولا: تعريف إجراء طلب العروض، وأشكالها.....	170
ثانيا: إجراءات الإبرام في طلب العروض.....	178
الفرع الثاني: إبرام الصفقات عن طريق التراضي.....	190
أولا: التعريف بإجراء التراضي.....	190
ثانيا: شكلا التراضي.....	190
المطلب الثاني: الرقابة على الصفقات العمومية.....	198

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: الرقابة الداخلية.....	199
أولا: تعريف لجنة الأظرفة وتقييم العروض.....	199
ثانيا: مهام لجنة فتح الأظرفة.....	200
ثالثا: موقف المصلحة المتعاقدة من عمل اللجنة.....	204
الفرع الثاني: الرقابة القبلية الخارجية على الصفقات العمومية.....	207
أولا: لجان الرقابة القبلية الخارجية.....	207
ثانيا: الأحكام المشتركة في تنظيم لجان الصفقات العمومية وعملها.....	217
الفرع الثالث: الرقابة الوصائية.....	218
أولا: الجهة الوصائية.....	219
ثانيا: غاية الرقابة الوصائية.....	221
ثالثا: إعداد تقرير التسليم النهائي.....	222
الفصل الثالث: تنفيذ العقود الإدارية ونهايتها.....	223
المبحث الأول: آثار تنفيذ العقد الإداري.....	223
المطلب الأول: حقوق والتزامات الإدارة العامة تجاه المتعاقد معها.....	224
الفرع الأول: سلطات الإدارة – المصلحة المتعاقدة تجاه المتعاقد معها.....	224
أولا: سلطات الإدارة التوجيهية والرقابية.....	224
ثانيا: سلطة تعديل شروط العقد.....	224
الفرع الثاني: سلطة توقيع الجزاءات.....	226
أولا: عقوبات مالية.....	226
ثانيا: فسخ وإنهاء العلاقة العقدية.....	227
المطلب الثاني: حقوق المتعاقد على الإدارة.....	227
الفرع الأول: الحق في الحصول على المقابل المالي.....	228

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: الرقابة الداخلية.....	199
أولا: تعريف لجنة الأظرفة وتقييم العروض.....	199
ثانيا: مهام لجنة فتح الأظرفة.....	200
ثالثا: موقف المصلحة المتعاقدة من عمل اللجنة.....	204
الفرع الثاني: الرقابة القبلية الخارجية على الصفقات العمومية.....	207
أولا: لجان الرقابة القبلية الخارجية.....	207
ثانيا: الأحكام المشتركة في تنظيم لجان الصفقات العمومية وعملها.....	217
الفرع الثالث: الرقابة الوصائية.....	218
أولا: الجهة الوصائية.....	219
ثانيا: غاية الرقابة الوصائية.....	221
ثالثا: إعداد تقرير التسليم النهائي.....	222
الفصل الثالث: تنفيذ العقود الإدارية ونهايتها.....	**223**
المبحث الأول: آثار تنفيذ العقد الإداري.....	**223**
المطلب الأول: حقوق والتزامات الإدارة العامة تجاه المتعاقد معها.....	224
الفرع الأول: سلطات الإدارة – المصلحة المتعاقدة تجاه المتعاقد معها....	224
أولا: سلطات الإدارة التوجيهية والرقابية.....	224
ثانيا: سلطة تعديل شروط العقد.....	224
الفرع الثاني: سلطة توقيع الجزاءات.....	226
أولا: عقوبات مالية.....	226
ثانيا: فسخ وإنهاء العلاقة العقدية.....	227
المطلب الثاني: حقوق المتعاقد على الإدارة.....	227
الفرع الأول: الحق في الحصول على المقابل المالي.....	228

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: حق طلب التعويض والتوازن المالي.....	229
أولا: حق اقتضاء التعويض.....	229
ثانيا: حق طلب التوازن المالي في العقد.....	229
المبحث الثاني: نهاية العقود الإدارية.....	**232**
المطلب الأول: أسباب عادية.....	232
الفرع الأول: نهاية العقود المحددة بالمدة أو المادة.....	233
أولا: النهاية العادية المقرونة بفترة زمنية.....	233
ثانيا: نهاية العقود المقرونة بتحديد شراء سلعة.....	233
الفرع الثاني: النهاية العادية لعقد الأشغال العامة.....	234
أولا: استلام الصفقة نهائيا.....	234
ثانيا: استلام الصفقة بتحفظات.....	234
المطلب الثاني: الأسباب غير العادية.....	235
الفرع الأول: نهاية العقد بسبب عدم التزام المتعاقد.....	236
أولا: شرط الإعذار.....	236
ثانيا: عدم تدارك التقصير.....	236
الفرع الثاني: انتهاء العقد دون خطأ من المتعاقد.....	237
أولا: انتهاء العقد بمبرر المصلحة العامة.....	237
ثانيا: انتهاء العقد بإرادة الإدارة المتحججة بظروف معينة.....	237
ثالثا: نهاية العقد باتفاق الطرفين.....	238
خاتمة.....	240
قائمة المراجع.....	243
فهرس.....	255

Scanné avec CamScanner